سماء زرقاء وسحب داكنة
كازاخستان والأسلحة الصغيرة

لم تتعرض كازاخستان، بخلاف بعض جاراتها في آسيا الوسطى، للحرب الأهلية والصراعات العرقية، ما اكسبها سمعة كونها ركيزة استقرار في منطقة مضطربة. كما تحوز البلاد طائفة شاملة نسبياً من تدابير تنظيم حيازة المدنيين وامتلاكهم للأسلحة الصغيرة، وهي مشاركة نشطة في عمليات الأسلحة الصغيرة الدولية. رغم ذلك فقد شهدت عدة حوادث عنف مسلح في عام ٢٠١١، ذات طابع ارهابي، الأمر الذي يدل على أن البلاد ليست بمنأى عن سوء استخدام الأسلحة النارية.

هذا الفصل يوثق، بالاعتماد على المسح الأسري الأصلي وبحوث مجموعات التركيز، فضلا عن أساليب بحث أخرى، مستوى توفر الأسلحة الصغيرة في البلاد، ويستكشف أثر الأسلحة النارية في الجريمة وواقع الأمن، ويناقش المبادرات الحكومية لمعالجة قضايا الأسلحة الصغيرة.

نتائج الفصل الرئيسية كما يلي:

- أمتلك المدنيون في كازاخستان ما يصل من ١٩٠ إلى ٢٢٥ ألف قطعة سلاح ناري في العام ٢٠١٠، وهذا يعني انخفاض معدل نصيب الفرد وفق المعايير الدولية. وتظهر ملكية السلاح الناري، على ما يبدو، بشكل أكثر وضوحا في أوساط الشباب والمناطق الحضرية. ومرد هذا هو الحاجة المتصورة للحماية ضد المجرمين.
- على الرغم من أن معدل جرائم القتل في البلاد تدنى بشكل ملحوظ منذ التسعينات، إلا أنه ظل أعلى من المتوسط العالمي في العام ٢٠١٠، بمعدل أكثر من ٨ لكل ١٠٠ ألف شخص. كما تصاعدت نسبة جرائم القتل والسرقات التي استخدمت فيها الأسلحة الصغيرة في السنوات الأخيرة، وإن بقيت منخفضة بمقارنتها بمعدلات أماكن أخرى.
- تلبدت الصورة الإيجابية الأمنية العامة لكازاخستان بحدوث زيادة بمعدلات الجريمة منذ العام ٢٠١٠، فضلا عن حوادث العنف المسلح الأخيرة المتسمة بمسحة إرهابية وعرقية وسياسية.
- أفادت السلطات الكازاخية بأنها قامت بجمع ومصادرة أكثر من ٦٠ ألف قطعة سلاح ناري من المدنيين بين الأعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٩، ودمرت ما لا يقل عن ٢٠ ألف قطعة من أسلحة المدنيين الصغيرة خلال الفترة ذاتها.
- أفادت وزارة الدفاع بأنها دمرت أكثر من ١,١ مليون طلقة من فائض الذخيرة التقليدية بين الأعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٩ (من أصل ما معلن مجموعه بـ ٢,٥ مليون). كما ذكرت الوزارة بأنها دمرت ٣٨ ألف قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التابعة للدولة بين الأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦.
- تأثرت كازاخستان أكثر من غيرها بانفجارات عشوائية في مواقع الذخائر، إذ شهدت ستة حوادث كبرى منذ العام ٢٠٠١.

أفراد الأمن يحرسون موقع حادث اطلاق نار في قرية بورالدي بالقرب من ألماتا، ديسمبر ٢٠١١ © فلاديمير تريتياكوف/ رويترز

اعتباراً من أواخر العام ٢٠١١ أبانت المعلومات، التي تمكنت مسح الأسلحة الصغيرة من جمعها، عن أن الأمن في كازاخستان تحسن منذ الاستقلال الذي تلا انهيار الاتحاد السوفيتي. ووضع المستجيبون في المسح الأسري العمل والرعاية الصحية والحصول على الماء، في وضع متقدم على الأمن رداً على سؤال حول أكثر المشاكل تأثيراً على حياتهم. وعلى العموم انخفضت معدلات جرائم العنف في السنوات الـ١٥ الماضية.

لكن هنالك محاذير مهمة تتعلق بتصور أن كازاخستان بلد آمن في منطقة تعاني من حالة عدم استقرار متكرر في السنوات الأخيرة. فالتهديدات التي يتعرض لها استقرار كازاخستان لا تقتصر على ما هو حادث في الدول المجاورة، بل تشمل معدل جرائم القتل المحلية الذي تتجاوز المعدلات العالمية ووسط آسيا وكذلك الاستخدام المتزايد للأسلحة النارية في جرائم العنف مؤخراً. وعلى ما يبدو فإن الاحساس بانعدام الأمن أقوى في المناطق الحضرية، مما يفاقم من طلب المدنيين على الأسلحة النارية بوصفها وسيلة من وسائل الدفاع عن النفس في المدن وعند الشباب. ومن الأسباب الأخرى التي تبعث على القلق الزيادة الواضحة في صنع الأسلحة الصغيرة غير المشروعة والتقارير التي تفيد باستخدام السجناء والمراهقين للأسلحة النارية. وما يدعو إلى القلق بشكل خاص الارتفاع الأخير في أعمال العنف الإرهابية على الأراضي الكازاخستانية وكذلك في قضايا عنف بارزة ذات طابع عرقي وسياسي على مدى السنوات الخمس الماضية. وعلى الرغم من أن الحديث عن قدوم العاصفة تهويل، إلا أن سماء كازاخستان ليست صافية تماماً.

السلطات لا تنظم تدريباً للرد على حالات الطوارئ للسكان المدنيين ممن يعيشون قرب مستودعات الذخيرة.

التفجيرات الستة العشوائية الواسعة المدى في مواقع الذخائر التي عرفتها البلاد منذ العام ٢٠٠١ تبرز وجود مشاكل في إدارة مخزونات الدولة. لقد تسببت الانفجارات في وقوع وفيات وإصابات وتدمير ممتلكات خاصة وبنى تحتية عامة. كما أضرت، على المدى الأطول، بالبيئات المحلية وسبل العيش وفرص العمل. فانعدام تدريب المجتمعات المحلية، التي تقطن بالقرب من المستودعات على الاستجابة لحالات الطوارئ، يدل على عجز في قدرة الحكومة وضعف في الإرادة السياسية على الاستجابة بفعالية لمثل هذه الحوادث. فضمان سلامة مخزونات الدولة وأمنها، بما في ذلك مخازن الذخيرة الفائضة، لا يساعد على منع وقوع حوادث أخرى وحسب، إنما يقلل أيضا من خطر تحويل وجهة الأسلحة إلى كيانات وأفراد غير مصرح لهم. وإذ اتخذت كازاخستان من جانب واحد بعض الخطوات في هذا الاتجاه، فمن شأن زيادة الشفافية والتعاون الدولي، كما يحدث في مكان آخر، أن يساعد البلاد على الاستفادة من قاعدة المعرفة الدولية الموسعة في هذا المجال.

مجموعة من خبراء منظمة الأمن والتعاون الدولي يدرسون حالة الذخيرة التقليدية التي يراد التخلص منها في ترسانة الأسلحة المركزية في آريس قرب تشمكنت، يونيو/حزيران ٢٠٠٥. © يوري كريفونوس/ منظمة الأمن والتعاون الدولي